

عسكر لإلغاء قرار خفض مخصصات العلاج بالخارج



عسكر الغنزي

دعا النائب عسكر الغنزي الحكومة إلى التراجع عن قرارها الأخير بنخفيض قيمة مخصصات المرضى المنتعدين للعلاج بالخارج ومراقبتهم، مؤكداً أن نواب الأمة لن يقبلوا المساس بمخصصات مرضى العلاج في الخارج والذي يمثل طوق النجاة لكثير من الحالات التي عجزت عن علاجها ووزارة الصحة داخل البلاد.

بالخارج والتكفل بعلاجهم على نفقة الدولة ليس مئة من الحكومة، بل هو التزام منها بما نص عليه الدستور الكويتي بأن تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة المرض، مشيراً إلى أن هذا الإلزام الدستوري يتطلب من الحكومة إلغاء القرار غير الموفق وغير المدروس والقاضي بخفض مخصصات مرضى العلاج بالخارج ومراقبتهم. وأضاف عسكر: إننا كمثلين للشعب نرفض أي قرار غير مدروس يؤدي إلى التضيق على المواطنين

وزيادة معاناتهم خاصة المرضى بأمراض مستعصية لا علاج لها داخل الكويت ويحتاجون للسفر للعلاج بالخارج وهم في أمس الحاجة للمعونة وزيادة المخصصات المالية في ظل ما تشهده الدول الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة التي يعالج بها المرضى الكويتيون من غلاء مستمر في المعيشة مما يزيد من تكاليف الحياة والمستوى المعيشي في الخارج بالنسبة للمواطنين وما يتكبدهونه من مصاريف الدولة التي يعالج بها.



مرزوق الغانم

الغانم يهنئ نظيره في جمهورية شيلي بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برقيته تهنئة إلى كل من رئيس مجلس النواب في جمهورية شيلي الدكتور ريوثي ورئيسة مجلس الشيوخ أليسا بيل وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

الخرينج يستقبل وفداً طلابياً وآخر من كلية الدفاع الوطني في بنغلاديش



مبارك الخرينج متوسطاً وفد كلية الدفاع الوطني في جمهورية بنغلاديش

استقبل رئيس مجلس الأمة بالإنيابة استقبل الخرينج في مكتبه أمس وفداً طلابياً من كلية الحقوق في جامعة الكويت، كما استقبل الخرينج وفد كلية الدفاع الوطني في جمهورية بنغلاديش، وحضر جانب من اللقاء النائب د. عبدالحميد دشتي.

اللفيصلم: نستغرب موقف الحكومة من قضية العلاج بالخارج ونطالب بزيادة المخصصات

طالب النائب سلطان اللفيصلم الحكومة بمراجعة القرارات الأخيرة بشأن تخفيض مصروفات العلاج بالخارج.

وأضاف اللفيصلم انه استغرب من الحكومة تخفيض المصروفات بدلا من زيادتها في ظل زيادة الأسعار عالمياً.

وبين اللفيصلم انه من الأفضل أن تقوم الحكومة بتحديد ومراجعة مبالغ للمريض ومرافقه لكل دولة على حدة لتحقيق عدل بين المواطنين.



سلطان اللفيصلم

الحريجي: نرفض المساس بحقوق المرضى بالخارج



سعود الحريجي

أعلن مراقب مجلس الأمة النائب سعود الحريجي عن رفضه لقرار مجلس الوزراء بخفض قيمة مخصصات مرضى العلاج بالخارج ومراقبتهم، داعياً الحكومة إلى العود عن هذا القرار الظالم للمرضى الكويتيين المنتعدين للعلاج بالخارج، مشيراً إلى انه بدلا من المساس بالمستحقات المالية للمبتعثين للعلاج بالخارج ومراقبتهم كان على الحكومة الاهتمام أولاً بتطوير الخدمات الصحية في البلاد وتحديث المرافق الصحية الحكومية لتصلح لاستقبال الأطباء والاستشاريين العالميين، وفي الوقت ذاته الارتقاء بمستوى وجود الخدمات الصحية في القطاع الصحي الأهلي ليكون قادراً على استقبال الحالات المرضية التي يستدعي علاجها بالخارج.

وقال الحريجي في تصريح صحافي: تكلمنا مراراً وتكراراً أن الحلول التي هي نتيجة لرد الفعل هي حلول ترقيعية وقتية لا تحل المشكلة، مستغرباً من أن الحكومة تتلهم المرضى وهم مواطنون بسطاء بحجة اصلاح الخلل ووقف الهدر في العلاج بالخارج، متسائلاً: ما ذنب المريض الذي يستلزم علاجاً في الخارج وتكاليف السكن في الدول التي يعالج بها مرتفعة أن تخفض الحكومة مخصصاته المالية ومخصصات من يرافقه؟ وهل يعقل ان الحكومة تخصص للمريض مبلغ 75 ديناراً ومرافقه الأول 50 ديناراً بينما تكاليف سكن هذا المريض ومرافقيه لا يغطيه هذا المبلغ الزهيد؟

وأضاف: ان تدخل مجلس الوزراء في ملف العلاج بالخارج يعطى انطباعاً أن وزارة الصحة غير قادرة على حل مشكلة هذا الملف، ودعا الحريجي إلى الاسراع

مشيراً إلى ضرورة قيام الوزارة بمسؤولياتها تجاه المرضى من خلال عدم المساس بالمخصصات المالية المكتسبة لمرضى العلاج بالخارج والارتقاء بالخدمات الصحية في البلاد والإسراع في مشاريع بناء المستشفيات الجديدة. وتساءل الحريجي: ما ذنب المريض المحتاج فعلاً للعلاج بالخارج فسي ان يدفع ثمن الخلل في عمل وزارة الصحة ويعترض للدين والعوز في بلاد الغربة التي يعالج بها، والسبب تقصير الوزارة في عملها؟ وتابع: سبق وتحذرت مع الاخ وزير الصحة وقلت له احضر شركة تدبر العلاج بالخارج بحيث يكون عملها رسمي طالما الوزارة لا تستطيع إدارته، ويحدث يتم ابتعاث المريض المستحق للعلاج بالخارج.

طنا يقترح نقل مضخة المياه من الجهراء لتسببها في حوادث كثيرة



محمد طنا

قال النائب محمد طنا إن منطقة الجهراء تعاني من مشاكل عديدة بسبب التخطيط السيئ ومن أمثلة هذه المشاكل مضخة المياه في الجهراء والتي تفتقر للمكان المناسب لها، ووجودها في منطقة الجهراء وتسبب في حوادث مرورية كثيرة ووجود تناكر المياه داخل المنطقة وعلى الشارع الرئيسي يجعل مكانها غير مناسب لها، لذا فإنني أقدم

بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر بنقل مضخة المياه من الجهراء إلى مكان آخر يكون ملائماً ومناسبا من حيث الموقع وتوفير الاشتراطات المطلوبة له.

الظفيري يطالب العبيدي بحل مشكلة رواتب برنامج الصحة المدرسية



دمتصور الظفيري

طالب النائب د. منصور الظفيري عضو مجلس الأمة د. علي العبيدي وزير الصحة بتصوير حل مشكلة الرواتب المتأخرة للأطباء والمرضى المتعاقدين مع وزارة الصحة في برنامج الصحة المدرسية لصحة الفم والأسنان. وقال الظفيري ان عدد المتضررين من هذه المشكلة اكثر من 570 طبيباً وممرضة وما ذنب العاملين في البرنامج

وليعلم وزير المواصلات ان القانون الخاص بذلك وأصبح القانون نافذاً، وأحال هذا القانون تنفيذ مشروعى مترو الأنفاق والسكك الحديدية بعد صدور قانون إنشاء هيئة الطرق والنقل وأنه من الأجدى على وزير المواصلات الاهتمام باختصاصاته وعدم التدخل في اختصاصات هيئة الطرق والنقل، وإذا استمر هذا الوضع الخطأ في الحكومة وبهذا الأسلوب العشوائي فلا خطة تنمية تنفع ولا برنامج عمل حكومة والأمر الطبيعي ان النتيجة تكون الفشل الذريع، كما حصل منذ 5 سنوات.

الزلزلة ينتقد قيام «المواصلات» بتنفيذ المترو والسكك الحديدية



ديوسف الزلزلة

قال النائب د. يوسف الزلزلة: في سنة 2010 قامت وزارة المواصلات بإحالة مشروعى مترو الأنفاق والسكك الحديدية إلى الجهاز الفني للمبادرات ليقيم بإعداد دراسات الجدوى الفنية والمالية والبيئية، ويعد الانتهاء من تلك الدراسات التي عرضت على مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليها طلب من الجهاز الفني استكمال المستندات الخاصة في طرح المشاريع، وعليه قام الجهاز الفني بالتعاقد مع مستشار عالمي لاستكمال متطلبات الطرح وتكلفت

وزارة المواصلات أكثر من 5 ملايين دينار على مدى سنتين. وأضاف: في سنة 2012 وقيل طرح المشاريع بقليل، قرر وزير المواصلات سحب تلك المشاريع من الجهاز الفني للمبادرات بدعوى أن وزارة المواصلات هي الأقدر على طرح وتنفيذ تلك المشاريع وليس هناك حاجة للقطاع الخاص، مخالفاً لقرار مجلس الوزراء، وبعد استمرار فشل وزارة المواصلات في تنفيذ هذه المشاريع الاستراتيجية وهي من أولويات مشاريع الدولة، وافق مجلس الأمة في سنة 2014 على إنشاء

هيئة للطرق والنقل وصدر القانون الخاص بذلك وأصبح القانون نافذاً، وأحال هذا القانون تنفيذ مشروعى مترو الأنفاق والسكك الحديدية من وزارة المواصلات إلى الهيئة. وقال: فوجئنا اليوم بأن وزارة المواصلات في أكثر من تصريح تعلن ان مشروعى مترو الأنفاق والسكك الحديدية قد تم طرحهما من قبل الوزارة وأنها ستقوم بتنفيذهما، أي ستقوم الوزارة بتحمل تكاليف إضافية، متأكدين ان الوزارة ستفشل كما فشلت في السابق وسيتمثل المال العام تلك التكاليف الإضافية دون مبرر.

«الأنباء» تنشر رد وزير الإسكان على سؤال النائب خليل عبدالله حول الطلبات الإسكانية

أبل: 11686 طلباً إسكانياً في قوائم الانتظار و3758 لم يحدث أصحابها بياناتهم



ياسر أبل



د. خليل عبدالله

بعد سؤال النائب د. خليل عبدالله حول البيانات والمعلومات ذات الصلة بعدد طلبات الرعاية السكنية المدرجة على قوائم الانتظار ووكيلة تقديمها والتغيير الذي يطرأ على أعدادها جاء رد وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل الذي حصلت عليه «الأنباء» كالتالي:

أولاً: جدول بعدد الطلبات الإسكانية القائمة والمدرجة على قوائم الانتظار وقت ورود السؤال: (انظر الجدول)

ثانياً: إن الأعداد الواردة بالجدول غير ثابتة وتتغير من وقت لآخر لما يلي:

لها قرارات تخصيص على سبيل الاحتياط، فضلاً عن البعض قد يتراجع عن تسليم بطاقة القرعة ودخولها ويتم

الغاء تخصيصه لرغبته في بديل سكني غير المخصص له أو منطقة أخرى، الأمر الذي يترتب عليه إعادة هذه الحالات جميعاً إلى طلباتها ووفقاً لأولويتها، وإعادة ادراجها ضمن قوائم الانتظار فبفتح عن هذا كله زيادة في الأعداد المدرجة على قوائم الانتظار.

2 - يقوم بعض اصحاب الطلبات التي لم يتم تحديث بياناتها باتخاذ إجراءات تحديثها فتدرج هذه الطلبات وفق أولويتها في قائمة الانتظار، كما انه يتم إلغاء طلبات بعض الأسر بناء

على رغبتها في الحصول على الرعاية السكنية من قبل بنك الائتمان الكويتي ومن خلال قرض الشراء، غير انها لا تتم من ذلك، فبعد قيد طلبها ويخرج في قائمة الانتظار ووفق أولويتها بالإضافة إلى طلبات الرعاية السكنية التي تقدم وتسجل يومياً لدى المؤسسة، وبما يؤدي في جميع الأحوال إلى التعديل والتغيير في قوائم الانتظار وبصفة مستمرة.

3 - يوجد لدى المؤسسة سجلات مضبوطة للغاية لتسجيل طلبات الحصول على الرعاية السكنية ويتم الالتزام بتخصيص البدائل السكنية ودخول قرعة توزيعها وتسلمها بأسبقية تسجيل هذه الطلبات، كما تقضي الفقرة الأولى من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، غير ان المشرع قد قرر في المادة 15 منه أولوية خاصة متقدمة في الرعاية السكنية لفئات معينة مثل اسر الأيتام القصر التي تضاف مدة اعتبارية قدرها 6 سنوات إلى اقدمية الطلب، واسر الشهداء التي تحصل على البديل السكني دون التقيد بأسبقية تسجيل الطلبات، والحاصلين حديثاً على الجنسية بالتأسيس الذين ترد أولوية طلباتهم إلى تاريخ زواجهم، كما أن المعاقين مقرر لهم أولوية خاصة متقدمة باضافة مدة اعتبارية إلى اقدمية طلباتهم تصل إلى خمس سنوات..

بالإضافة إلى ذلك، في جميع هذه الحالات يبلغ الطلب ويشطب نهائياً من سجلات المؤسسة وبالتالي يشطب من قوائم الانتظار وبما يترتب عليه التعديل والتغيير في تلك القوائم.

ثالثاً: ان كل ما سلف بيانه من الإجراءات التي تؤدي إلى التعديل والتغيير في قوائم الانتظار تتم في إطار التشريعات التي تنظم الرعاية السكنية ودون ان يتجاوز أي مواطن الأولوية المقررة له بموجب القوانين والقرارات الصادرة بشأن الرعاية السكنية.

السنة	الطلبات القائمة	السنة	الطلبات القائمة	السنة	الطلبات القائمة
1985	13	1995	739	2005	6881
1986	22	1996	1387	2006	9116
1987	47	1997	1968	2007	8511
1988	56	1998	2693	2008	8033
1989	86	1999	2648	2009	7672
1990	80	2000	2747	2010	7925
1991	136	2001	3394	2011	7923
1992	384	2002	4363	2012	8396
1993	449	2003	5826	2013	8483
1994	534	2004	6341	2014	4833
الإجمالي					111686 طلباً

ويضاف إلى العدد الوارد بالجدول 3758 طلباً لم يتقدم أصحابها لتحديث بياناتهم حتى الآن.